Wadi AlShatti University
Journal of Human Sciences

مجلة جامعة وادي الشاطئ
للعلوم الإنسانيَّة

Vol. -2, No. -2July- December, 2025, pp27-47 ISSN: 3105-8779 المجلد2، الإصدار2، يوليو- ديسمبر، 2025،

تاريخ التسليم:2026-10-10	تاريخ انهاء التعديلات:2026-10-19	تاريخ القبول:2026-11-1	تاريخ النشر: 2026-11-3

Sovereignty in the Age of Digitization and Cyberspace

salim ali dakheel
Department: political science، Faculty of Economics، Tripoli of University، Country of Libya

A B S T R A C T

This paper examines the relationship between the concept of sovereignty—long associated with traditional notions—and the rapid global evolution driven by advancements in telecommunications and the emergence of modern digitalization. It further explores the link between sovereignty and cybersecurity، analyzing how states safeguard their national security. National security is no longer confined to geographic، aerial، or maritime boundaries; it now extends to protecting state interests in an era of sophisticated digital technologies، where state data is increasingly vulnerable to cyberattacks

Keywords: Sovereignty، Cybersecurity، National Security، Cyber sovereignty.

السيادة في عصر الرقمنة والفضاء السيبراني

سالم علي دخيل [*1]
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، دولة ليبيا

الملخص

تتناول هذه الورقة طبيعة العلاقة بين مفهوم السيادة التي ارتبطت لعقود قديمة بمفاهيم تقليدية والتطور السريع الذي طرأ على العالم من تقدم في مجال الاتصـالات وظهور الرقمنة الحديثة، كما تتناول علاقة السـيادة بالأمن السـيبراني وكيفية تعامل الدول لحماية امنها القومي الذي لم يعد يتعلق بالمحيط الجغرافي أو الجوي أو المائي، بل تعدى ذلك إلى كيفية حماية أمنها القومي في ظل عصر انتشرت فيه وسائل رقمية متطورة أصبحت بيانات الدولة عرضة إلى الهجمات السيبرانية.

الكلمات الافتتاحية: السيادة، الامن السيبراني، الامن القومي، السيادة السيبرانية.

المقدمة

إن التطور السريع الذي يشهده العالم اليوم في مجال الاتصالات والثورة الرقمية ، أصبح الفضاء السيبراني أحد أهم المفاهيم التي طرت على الساحة الدولية وأعادت صياغة العديد من المفاهيم كالسيادة الوطنية ، والحروب التقليدية وغيرها من المفاهيم في علم السياسة ، كل هذا جاء نتيجة التطور الهائل في التكنولوجيا ، حيث أصبحت الرقمنة والأمن السيبراني عاملاً حيوياً لحماية أو ضمان السيادة الوطنية للدول .إن التصاعد الكبير في عالم التكنولوجيا ،بيَّنَ أن قوة الدول لم تعد تقاس لمواردها الاقتصادية أو قوتها العسكرية ، بل بقدرتها على كيفية التعامل مع تكنولوجيا البيانات الرقمية ، والذكاء الاصطناعي ، القضاء السيبراني لحماية قواعد بياناتها القومية من

الاختراقات السيبرانية وتهديداتها.

من هنا تعد السيادة ركناً أساسياً من أركان تكوين الدولة بجانب الأرض والشعب والهيئة الحاكمة وفي ظل التطور السريع الذي يشهده العالم اليوم في مجال الاتصالات والثورة الرقمية، أصبحت السيادة في تحدى كبير لمجابهة هذا التطور، ومن هنا ومن خلال الحديث في هذه الورقة سوف يتم التطرق لمفهوم السيادة و التحول الذي طرأ على هذا المفهوم في عالم متقدم تكنولوجيا وما هي المخاطر التي تواجه سيادة الدول في ظل عصر الرقمي والسيبراني .

مشكلة البحث:

ما مدى تأثير الثورة التكنولوجية على السيادة الوطنية للدول؟

فرضية الدراسة

إن التحول الذي طرأ على العالم في ظل الثورة الرقمية أدى إلى نقل مفهوم السيادة التقليدي إلى السيادة الرقمية وجعل التكيف معها أمرًا واقعاً في ظل الفضاءات الرقمية السيبرانية.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على التحول في المفاهيم السياسية في ظل عصر الرقمنة والتحول من المفاهيم التقليدية إلى عصر التكنولوجيا وكيفية مجابهة المخاطر في هذا التحول خصوصا السيادة الوطنية للدول .

أهمية البحث:

تتجلى أهمية الدراسة في مناقشة التحولات التي يشهدها العالم، وكيفية تأثيرها على السيادة الوطنية للدول في عصر تتزايد فيه التحديات العابرة للحدود، مثل الرقمنة والذكاء الاصطناعي على الأمن السيبراني وغيره من التحديات الأخرى.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، كونه الأنسب لتحليل الظواهر السيادية المعقدة وذلك من خلال وصف التحولات في السيادة الوطنية للدول في ظل هذا التقدم في الثورة الرقمية.

تقسيمات الدراسة

المبحث الأول : ماهية السيادة الوطنية

المطلب الأول : مفهوم السيادة وخصائصها

المطلب الثاني : السيادة في عصر الرقمنة

المبحث الثاني : السيادة السيبرانية

المطلب الأول : ماهية السيادة السيبرانية والفضاء السيبراني

المطلب الثاني : السيادة والأمن السيبراني

المبحث الأول:. ماهية السيادة

تعد السيادة الوطنية من أكثر المفاهيم رسوخا في القانون الدولي بالعلاقات الدولية، وتشكل الأساس في تقدم الدولة الحديثة ، حيث تمارس سلطاتها داخل أحكامها، ولتزيد استقلالها في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية

دون تدخلات خارجية .

المطلب الأول:. مفهوم السيادة وخصائصها

على الرغم من كون مفهوم السيادة حظى باهتمام واسع على الصعيد الأكاديمي والعلمي باعتباره يشكل أحد المفاهيم المحورية في الدراسات السياسية والقانونية، إلا أن التعاريف التي قدمت بشأن السيادة على درجة كبيرة من التباين والاختلاف؛ لأن السيادة مفهوم ديناميكي يتأثر بالتطورات الحاصلة في العلاقات الدولية فضلا عن تأثره بالخلفيات الايدولوجية والمدارس الفكرية التي ينتمي إليها الباحثين والدارسين، ومع كل هذه الاختلافات الاصطلاحية سنحاول الكتابة عن أهم المفاهيم التي قدمت مفهوم السيادة(حمیار 2017 ص14).

فالسيادة مفهوم سياسي وقانوني، وهي السلطة العليا التي لا توجد سلطة أخرى بجانبها، وعُرفت بأنها السلطة المطلقة التي تفردت وحدها بالحق في إنشاء الخطاب المعرف المتعلق بالحكم على الأشياء والأفعال (توزي وريابي، 2020، ص181) .

كما كان للفقيه الفرنسي جان بودان (Jean Boodan) أثرًا كبيرًا على بروز مبدأ السيادة، كما تبنته معاهدة وستفاليا من خلال كتابه الشهير الصادر عام 1576 "الكتب الستة في الجمهورية.

حين اعتقد أن مبدأ السيادة يوحي إلى السلطة العليا التي تميزها الدولة وتحتكرها، وتتمتع بها بصيغة مطلقة، وهي سيادة كاملة غير قابلة للتجزئة، وقد شكل مصدرًا بديوان السيادة حسب الكثير من الفقهاء نظرية عامة ومتكاملة لمفهوم السيادة (مخلوف 2015ص228).

ومن المفاهيم المعاصرة للسيادة التي عبر عنها العديد من المهتمين كونها سلطة عليا ووحيدة ومختصة بالتنظيم السياسي الداخلي وإصدار القوانين والتشريعات وحفظ الأمن والسلام وكفالة الحريات لشعبها، حيث عرفت محكمة العدل الدولية في قرارها المتعلق بقضية مضيق كورفو: عام 1949 بأنها ولاية الدولة في حدود اقليمها ولاية انفرادية ومطلقة، وأن احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول المستقلة يعد أساسا جوهريا من أسس العلاقات الدولية (القحطاني2022 ص352).

عليه يمكن القول أن السيادة " هي السلطة المطلقة غير المحدودة التي تمارسها الدولة على رعاياها وعلى جميع المنظمات التي يكونها الرعايا داخل الدولة" (بن مرار 2017 ص22).

خصائص السيادة

من خلال المفاهيم الآنفة الذكر يمكن استخلاص الخصائص التي تتميز بها السيادة وهي كالتالي:

1. السيادة المطلقة: بمعنى أنها الشرعية العليا التي لا توجد أي سلطة فوقها في سن القوانين
2. السيادة الشاملة: أي التي تطبق على جميع المواطنين في الدولة ورعاياها وكذلك المنظمات داخل حدود الدولة.
3. سيادة لا يُتنازل عنها: بمعنى أن الدولة لا تستطيع التنازل على سيادتها، فالدولة والسيادة متلازمان ومتكاملان.

4. السيادة الدائمة: وتعني أن السيادة قائمة طالما الدولة موجودة، بصرف النظر عن تغيير الأشخاص الذين يمارسون هذه السلطة، أي أن السيادة تدوم بدون قيام الدولة، فإذا توقفت السيادة كان معنى ذلك نهاية الدولة.
5. السيادة غير القابلة للتجزئة: لأن السيادة تتضمن عدم المشاركة والتقسيم، فلا يمكن أن يكون هنالك أكثر من سيادة في الدولة الواحدة(بن مرار 2017ص22).
6. السيادة التي لا تخضع للتقادم: أي أن التقادم لا محل له في نقل السيادة من دولة إلى أخرى، حتى ولو توقف العمل بها لمدة معينة سواء أكانت هذه المدة طويلة أم قصيرة، كما في حالة الدول المستعمرة سابقا، والتي عادت إليها بعد استقلالها كما في كثير من الدول التي نالت استقلالها. أي تبقى السيادة للدولة مالكة الإقليم شرعا وهنا تبقى السيادة كاملة.(أحمد 2025ص140)

ومن هنا يمكن القول بأن السيادة سلطة عليا آمره تفردت بالحكم، فلا تشارك في حكمها أحد. إرادتها هي القانون وتوجيهاتها هي الشريعة الملزمة (المقدم د.ت).

المطلب الثاني : السيادة في عصر الرقمنة

يشير هذا المفهوم إلى قدرة الدولة في التحكم على سيادتها الرقمية وبيانات مواطنيها وفضائها السيبراني، بعيدًا عن الهيمنة لشركات التكنولوجيا الكبرى، أو الدول الأخرى، حيث شهد مبدأ السيادة في القانون الدولي العديد من التغيرات في ظل التطور السريع في عالم المعلومات والاتصالات وبروز الفضاء الرقمي، بوصفه عابرًا للحدود لا يخضع للضوابط والقيود الإقليمية التقليدية.

عليه نرى أن التطور التكنولوجي، ولا سيما الرقمنة والذكاء الاصطناعي أصبح عاملا مؤثرا في السيادة الوطنية، إذْ لم تعد السيادة تقتصر على السيطرة الإقليمية، بل امتدت لتشمل حماية المعلومات والفضاء الرقمي، على الرغم ما توفره التكنولوجيا من فرص لتعزيز قدرات الدولة، فإن سوء إدارتها قد يؤدي إلى اختراق الأمن الوطني والتأثير في القرار السيادي (ماجد و مخلص 2026ص612).

لذلك يدعو المشهد الالكتروني العالمي في عصر الثورة الرقمية و التقنية والمعلوماتية إلى الوقوف على حدود التفاعل الرقمي القائم بين الفضاء السيبراني والسيادة والأمن القومي لدول العالم، في ظل انصهار الحدود الجغرافية للدول، نتيجة لتطورات التكنولوجيا التي أتاحت للدول امكانية الولوج في فضاء الكتروني يحوي العديد من عناصرها ومعلوماتها القومية والأمنية والاقتصادية والسياسية.(بيرم 2020ص 791)

وفي ضوء ما تقدم ، فإن تنامي انعدام الثقة بين الدول في المجال التكنولوجي والتقني الرقمي أدى إلى تنامي مفهوم السيادة الرقمية الذي يشير إلى قدرة الدولة على التحكم في مصيرها الرقمي، وتدفق المعلومات والبيانات و التحكم في سلسلة توريد برامج وتطبيقات الذكاء الاصطناعي برمتها ، بداء من التحكم في البيانات، وصولا إلى التحكم في الأجهزة والبرمجيات على الرغم من أن مفهوم السيادة الرقمية بدأت الإشارة إليه منذ عام 2001 ودخوله حيز المناقشات العلمية والبحثية، إلا أنه لم يتم تناوله كمفهوم سياسي من قبل الدول المتقدمة إلا في عام 2010 ، بعد سعي الاتحاد الأوروبي إلى تضمينه في بنيته الرقمية ، وازداد التركيز عليه بصورة أكبر

بعد تسريبات سنودن في عام 2013. (ابراهيم2026 ص95-96)

ومن خلال هذا السرد لمصطلح السيادة وانتقالها من المفهوم التقليدي إلى مفهوم جديد في عالم سيطرت عليه ثورة رقمية هائلة استطاعت أن تحول العديد من المفاهيم في علم السياسة، عليه لابد من التعريج إلى مفهوم السيادة وانتقالها من السيادة التقليدية إلى السيادة الرقمية كمفهوم عصري.

السيادة الرقمية

يشير هذا المفهوم إلى كيفية أو قدرة الدول والأنظمة السياسية على التحكم الرقمي في البيانات وبنيتها التحتية الرقمية، في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات العابرة للحدود.

ماهية السيادة الرقمية

شهدت فكرة السيادة منذ ظهورها مجموعة من التحولات العميقة والتحورات، حيث انتقلت من الاطلاق دون قيد أو شرط إلى النسبية، نتيجة تحول النظام الدولي، ومع بداية عصر التكنولوجية توقع بعض الدارسين أن السيادة الوطنية لن تزول دفعة واحدة وإنما ستسير نحو التأكل التدريجي بصورة أعمق مما عرفته خلال القرن العشرين، هذا التأكل الذي لن يرتبط بالعولمة الاقتصادية والاختراق الثقافي لخصوصيات المجتمع فحسب؛ ولكنه يرتبط أيضا بإعادة فهم الحدود انطلاقا من الفضاء السيبراني ، مما يطرح إشكالية نطاق سريان سيادة الدولة على اقليمها . (تقية وبوبكر 2024 ص ص123)

ومن هنا فإن السيادة الرقمية تعني قدرة الدولة على التصرف في الفضاء الرقمي، وتشير بشكل دقيق إلى صلاحيات الدولة التي تتمثل في الحفاظ على استقلالية السيادة التكنولوجية بالإضافة إلى ضرورة حماية البيانات من أي سيطرة ورقابة.(أيجر، 2024، ص133)

وهنالك تعريفات أخرى للسيادة الرقمية ومنها: وهي قدرة الدولة على التحكم في البنية التحتية الرقمية الخاصة بها وببيانات مواطنيها، حيث أصبحت التقنيات الرقمية ساحة معركة للتنافس الدولي (بلحاج و فرعون، 2025،ص463)

ومن خلال هذه التعريفات و الحديث عن السيادة الرقمية يمكننا ترجمة السيادة الرقمية إلى متطلبات مباشرة لأنظمة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، وتشمل هذه المتطلبات كل من الأمان واكتشاف التهديدات والاستمرارية والنسخ الاحتياطي والتعافي من الهجمات ومنع الوصول إلى البيانات من قبل القوى الأجنبية، ومع ذلك يجب ترجمة السيادة الرقمية إلى مصلحة الدولة الأوسع في الاقتصاد والمجتمع و الديمقراطية، يتعلق هذا على سبيل المثال بدرجة السيطرة على النظم البيئية الاقتصادية الأساسية، ولمعرفة البيانات والثقة في سيادة القانون ونوعية القرار الديمقراطي.(بوجعفر 2023، ص109)

المبحث الثاني: ماهية الفضاء السيبراني والسيادة:

إن التحول الذي طرأ على مفهوم السيادة في الفضاء السيبراني من حق الدولة المطلق في التحكم على

أمنها في محيطها الجغرافي وسيادتها الداخلية والخارجية، إلى كيفية المحافظة على هذا الحق في ظل عصر الثورة الهائلة عالم التكنولوجية وحماية أمنها الوطني والحفاظ أو حماية البنية التحتية الرقمية لمؤسساتها السياسية وبيانات مواطنيها.

المطلب الأول: ماهية السيادة السيبرانية والفضاء السيبراني

السيادة السيبرانية: هي مفهوم حديث مميز مشتق من مصطلح الأمن السيبراني الأكثر شيوعا والذي يتعلق بحماية البنية التحتية والعمليات المتصلة بالأنترنت، ومن ناحية أخرى تهتم السيادة السيبرانية بالمعلومات والمحتوى الذي يوفره الانترنت، فهي مفهوم غامض عرف جدلا كبيرا بين أوساط الاكاديميين والمهتمين، بل وحتى السياسيين، وبشكل عام يستخدم غالبا للتعبير عن قوة الدولة واستقرارها في القضاء السيبراني، وذلك لوصف أشكال مختلفة من الاستقلالية والتحكم والسيطرة على البنية الرقمية والتقنيات والمحتويات الرقمية والاتصالات، وكافة الأشياء التي يمكن أن ترتبط بالفضاء السيبراني والتعامل معه (بيرم 2020، ص790)

إن السيادة السيبرانية في جوهرها تشير إلى قدرة الدولة في السيطرة على الفضاء السيبراني داخل حدودها الجغرافية وحمايتها من التهديدات الخارجية، بالإضافة إلى إدارة وتنظيم الأنشطة السيبرانية على أراضيها، وهذا التعريف ظهر على الرغم من أن مفهوم السيادة السيبرانية لم يتولد أو يكتسب شكله النهائي بعد بفضل التطورات الرقمية المستمرة، إذْ مازال يشكل موضوعا للنقاش بين المنضمات غير الحكومية التي تسعى للدفاع عن الحريات الرقمية (زيتون،2025، ص 16)

إن الانفتاح المفرط على الفضاء السيبراني والتطور الثوري للتكنولوجيا الرقمية وكذلك تحولها إلى قوة موزعة امتلاكها بين فاعلين رسميين وغير رسميين جعل الحدود السيادية للدولة حدودا مستباحة ومخترقة، وهذا الأمر الذي جعل الدول تقارب الفضاء السيبراني باعتباره من قضايا السياسة العليا، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن التكنولوجيا الرقمية والانترنت قد ارتبطت في بادئ الأمر ارتباطا وثيقا بأمن الدولة، فكانت البحوث في هذا المجال تابعة للدولة وتشرف عليها أجهزة الاستخبارات والأمن (شرقي2023 ص 279).

ومن خلال التطورات العالمية التي برهنت أن مفهوم السيادة الوطنية المطلقة التي وضعت في معاهدة وستفاليا 1648 ، لم يعد قادرا على تحقيق هدفه في تحقيق السلام العالمي، في ظل التحولات الدولية المعاصرة والثورة الرقمية في عالم الاتصالات والتكنولوجيا العابرة للقارات، حتم عليها التطور باعتبارها مفهوم نسبيا ينطلق من فكرة المسؤولية لاسيما بعد أن أصبحت حقوق الإنسان جزء من المسؤولية الدولية، ومن هنا يمكن القول أن سيادة الدول بمفهومها المعاصر خضعت لإعادة تعريف من جانب قوى العولمة والتعاون الدولي، كما أنها صارت وسيلة وليست غاية تعمل على تحقيق الخير العام الداخلي والدولي، باعتبار الإنسان هو الهدف الرسمي للقانون، ولم تعد السيادة مبررا لانتهاك حقوق الإنسان الأساسية.(توزي و ريابي، 2020، ص189)

ومن المثير للاهتمام أن الاستخدام الأول لمصطلح السيادة السيبراني كان للتعبير عن القضاء السيبراني

له استقلالية تبرر أن تكون السيادة على شؤونه بشكل مستقل عن الدول وغيرها من الكيانات السياسية، يأتي هذا الاستخدام على النقيض من المفهوم السائد حاليا للمصطلح والذي يستخدم للإشارة إلى حق الدول أن تمتد سيادتها إلى الفضاء السيبراني (السيادة السيبرانية ومستقبل الانترنت والحقوق الرقمية ت. د)

مفهوم الفضاء السيبراني:

إن مصطلح الفضاء السيبراني مفهوم حديث بزغ مع الثورة الرقمية والمعلوماتية، حيث يشمل الحواسيب وما تحتويه من برامج ومعلومات وعليه يمكن تعريف القضاء السيبراني بأنه "وطن جديد لا ينتمي إلى الجغرافيا ولا إلى التاريخ وهو وطن دون حدود ودون ذاكرة ودون تراث، إنه الوطن الذي تبنيه شبكات الاتصال المعلوماتية الإلكترونية" الفضاء السيبراني (Cyberspace) نسبة إلى السيبرينيتك وهو العلم الذي يدرس طرق سياسة المعلومات ومراقبتها عند الكائنات الحية وداخل الأجهزة الآلية والمنظومات الاجتماعية والاقتصادية. (فرحات، 2019،ص90)

كذلك هنالك تعريف آخر للفضاء السيبراني يقول بأنه عبارة عن "فيض رقمي من المعلومات لا تعتمد كليا على البيئة المحوسبة التي توفرها شبكات المعلومات بل تتعامل أيضا بكثافة مع مفرداته مثل سرعة تناقل البيانات وصلاحية الدخول إلى الشبكة، بالإضافة إلى المعالجات التي تتناول البيانات المتدفقة ضمن البيئة السيبرانية . (بيرم،2020، ص793)

إن ارتباط السيادة بمفهوم الفضاء السيبراني يجعلنا نتحدث عن أهم خاصية يتمتع بها وهي تلاشي الحدود التقليدية للدول ما يتزامن مع حضور هذا الفضاء الجديد تحول العالم إلى ما يشبه قرية كونية بفعل تأثير التطور التقني وثورة المعلومات، مما جعل المفاهيم التقليدية المتصلة بالزمان والمكان تتراجع تدريجيا، حيث أن الزمن تكثف، والمكان تقلص وتميع، كما أن المسافات انحازت إلى الانحسار والانعدام، وهو ما عبر عنة البعض بموت المسافات، وبالتالي أصبح هناك هاجس أمنى متجدد يرتبط بانتشار التهديدات الأمنية العابرة للحدود، وما يفسر تغيير رؤي الدول وتراجع المفاهيم التقليدية، الامر الذي مرده إلى التغير في الظواهر الأمنية.(فرحات، عمروس2024 ص169)

مكونات الفضاء السيبراني

يتكون الفضاء السيبراني من مجموعة من العناصر الأساسية تتمثل فيما يأتي:(البداينة 2024ص13):

- الناس: الذين يشتركون في التجربة السيبرانية.
- المعلومات: التي تم تخزينها ونقلها وتحويلها في الفضاء السيبراني.
- البناء المنطقي: التي تشكل الخدمات وتدعم النظام الأساسي في طبيعة الفضاء السيبراني.
- الأسس المادية: التي تدعم العناصر المنطقية.

المطلب الثاني: السيادة والأمن السيبراني

إن الاعتماد المتزايد على الأنظمة الرقمية قد يؤدي إلى ظهور تهديدات سيبرانية من إرهاب سيبراني، واختراق لقواعد البنية التحتية الرقمية للدولة وسرقة بياناتها، الأمر الذي يضع الدول أمام مخاطر تهدد سيادتها الوطنية، الأمر الدي يتطلب كيفية مجابهة هذه التحديات، نظرا لتعقيداتها وقلة الكفاءات المتخصصة في هذا المجال.

ومن خلال ذلك يمكن القول بأن الأمن السيبراني يعد أكبر تحدي للأمن القومي في هذا العصر، نظرا للتطور السريع في عالم التكنولوجيا، الأمر الذي يجعل الدول العمل على تكثيف جهودها للحيلولة من أن تتعرض سيادتها الوطنية للخطر.

مفهوم الأمن السيبراني:

يقصد بالأمن السيبراني(**Cyber security**) حماية الأشياء من خلال تكنولوجيا المعلومات مثل الأجهزة والبرمجيات ويشار غليها بـ (ICT) **(information and communication technologies)**

ويمكن القول أن الأمن السيبراني يعني اتخاد التدابير اللازمة لحماية القضاء السيبراني من الهجمات السيبرانية، وذلك من خلال مجموعة من الوسائل المستخدمة تقنيا وتنظيما وإداريا في منع الوصول غير المشروع للمعلومات الإلكترونية ومنع استغلالها بطريقة غير قانونية ونظامية، وبذلك فإنه يهدف إلى الحفاظ على استمرارية الأنظمة والمعلومات المتوفرة بها، وحمايتها بكل خصوصية وسرية من خلال اتباع التدبير والإجراءات اللازمة لحماية البيانات،(عبدالمجيد والعودة 2025ص7241) ، وأيضا يُعرف الأمن السيبراني بأنه مجموعة السياسات والاجراءات والممارسات المصممة مسبقا بهدف حماية البنية التحتية، والأنظمة الرقمية من التهديدات والهجمات الإلكترونية، كما يهدف إلى التأكد من سلامة البيانات وسريتها (الحفار و بن غزي2025 ص 84).

ويعرف الأمن السيبراني أيضا بأنه النشاط الذي يُؤمن حماية الموارد البشرية والمالية المرتبطة بتقنيات الاتصالات والمعلومات ويضمن إمكانيات التغلب على الخسائر والاضرار التي تترتب في حال تحقيق مخاطر وتهديدات، كما يتيح إعادة الوضع إلى ما كان عليه في أسرع وقت(والي، 2026، ص743)

علية فإن الأمن السيبراني هو مزيج من العمليات والتقنيات الممارسة، الهدف منه حماية البرامج والتطبيقات والشبكات وأجهزة الكمبيوتر والبيانات من الهجوم، ويشمل الأمن السيبراني والأمن المادي للبرامج وأجهزة الكمبيوتر، وأمن غير مادي أو معنوي يتعلق بالبيانات والمعلومات عن أي هجوم وأضرار متعمدة وسرقة المعلومات والتحكم في الوصول الصحيح للأجهزة والتطبيقات والشبكات لحمايتها من الضرر الذي يحدث عبر الشبكات في الفضاء السيبراني سواء في طرف الدول أو الفاعلين السيبرانيين الآخرين (كلاع 2022ص298).

فمن خلال السرد لمفهوم الأمن السيبراني والتقدم الحاصل في التكنولوجيا الأمر الذي يزيد من مخاطر الهجمات السيبرانية ويجعلها أكثر تطورا وتعقيدا مسببا مخاطر كبيرة للسيادة الوطنية للدول وعلى بنيتها التحتية الرقمية وقواعد بيانات مؤسساتها وبيانات مواطنيها.

السيادة والعمليات السيبرانية:

تُشكل العمليات السيبرانية تحديا كبيرا لسيادة الدول خاصة في سياق مبدأ عدم التدخل واستخدام القوة، وهذان المبدان يمثلان حجر الزاوية في العلاقات الدولية، ويشكلان أيضا أساسا للمبادئ القانونية والسياسية التي تحكم سلوك الدول في الساحة العالمية وفقا للقانون الدولي والمواثيق الدولية، إذْ لا يجوز للدولة أن تُجري عمليات سيبرانية تنتهك سيادة دول أخرى؛ و لكن يمكنها قانونيا الرد بموجب ممارسة الدفاع عن النفس وتنطبق هذه القاعدة على العلاقات بين الدول والإجراءات التي تتخذها الدول، ولا تشمل تصرفات الجهات الفاعلة غير الحكومية مالم تكن هذه التصرفات منسوبة إلى دولة؛ لأن الدولة هي الشخصية القانونية الملزمة في ذلك.(زيتون 2025ص198)

وفي ظل مواجهة الهجمات الالكترونية المتزايدة الوتيرة وارتفاع حدة تأثيرها أصبح الاهتمام بعملية تحديد المصادر المستقبلة والموثوقة والمعول عليها في غاية الأهمية، ويزداد قلق القطاعين العام والخاص حيال طبيعة التهديدات بالجهوزية لتفادي الحوادث الإلكترونية والوقاية منها، وتتطلع بموثوقية والتحقيق فيها بمحترفين بارعين وبتبادل المعرفة لكشف المهاجمين الإلكترونين (مالكي، 2023، ص164)

إن العمليات السيبرانية في ظل الثورة الرقمية تعتبر هاجسا كبيرا للعديد من الدول التي قد تصبح عرضة للهجمات السيبرانية من اختراق أو إرهاب سيبراني بغرض البنية التحتية الرقمية لمخاطر الانتهاك.

وهذا يعني أن السيطرة المطلقة على الفضاء السيبراني قد أثر في سيادة الدولة، ولم يلغيها بل فرض وظيفة جديدة علي أمن وسيادة الدول لأنها ببساطة تتشابك و علاقتها الخارجية فلم يعد بالإمكان لأي دولة الانكفاء والاعتماد على الذات فقط فحتي الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع الاكتفاء بوسائلها ومنتجاتها المعلوماتية، فالتطور الهائل المتعلق بتقنية المعلومات والاتصالات اليوم لم يعد امتلاك القوة الإلكترونية حكرا على الدول الكبرى، وأصبح انتقال القوة وانتشارها بين أطراف متعددة بحكم وجود المهارات البشرية وسهولة توافر البنية والمعلوماتية.

فمبدأ السيادة التامة والمطلقة للدولة علي نطاقها الجغرافي أي في كافة مجالاتها الأرضية والبحرية والجوية صارت من الماضي لصالح وسائل تكنو معرفية تتغلغل بكافة الأشكال والطرق، وأصبح على الدول الانخراط بواقع وحال السيادة المتقاسمة.(بونة2023 ص164)

الخاتمة

سلطت الدراسة الضوء علي السيادة الوطنية للدول ومفهومها وكيف ظهر جليا أن التطور التكنولوجي وأثره على المتغيرات الدولية التي واكبت تطور الفضاء السيبراني علي مفهوم السيادة الوطنية وانتقالها من مفهومها التقليدي إلى ما يعرف السيادة السيبرانية أو الرقمية وأصبحت عرضة للتأكل في ظل هذا التحول، حيث أصبحت مهددة بكثير من المخاطر إذا لم يتم وضع ضوابط وقوانين مشرعنة ملزمة لتنظيم أنشطة الفضاء السيبراني ومكافحة التهديدات السيبرانية التي يمكن أن تهدد الأمن القومي للدول، وفي هذا الاطار أصبح مفهوم السيادة السيبرانية ضرورة ملحة لتعزيز قدرة الدول على فرض سيطرتها الرقمية ضمن حدودها الافتراضية، من

خلال تعزيز دور الأمن السيبراني في الحفاظ علي بنيتها التحتية الرقمية، وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن التقدم الهائل في التكنولوجيا أثر وبشكل كبير في السيادة الوطنية، الأمر الذي أدى إلى ظهور مفهوم السيادة السيبرانية.
2. حاجة العالم إلى معاهدة دولية لضبط وتنظيم العمليات السيبرانية في ضل هذا التطور السريع في التكنولوجيا الرقمية.
3. إن فقدان الأمن السيبراني يعني فشل سيادة الوطن.

وبذلك يوصى الباحث بالتالي:

1. وضع قوانين ملزمة تهتم بالتهديدات السيبرانية.
2. إنشاء مراكز متخصصة لتدريب مستخدمي الحماية السيبرانية.
3. وضع قيود لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي على الشبكات العنكبوتية.

المراجع

1. أحمد، رحمة الله حبوب محمد .(2025) .مفهوم السيادة وأقسامها وخصائصها في القانون الدولي العام .مجلة أركاديا الدولية، عدد نوفمبر، https://arcadia.ma/index.php/arc/ar/article/view/43 .129–143
2. إيجر، أمينة .(2024) .السيادة الرقمية في العالم المعولم :التحديات والرهانات .مجلة الدراسات القانونية والسياسية، 10(2)، .71–83
3. البداينة، ذياب .(2024) .الإرهاب السيبراني والتقنيات الناشئة :تحديات الأمن الوطني السيبراني والسيادة الوطنية .مجلة الدراسات القانونية والأمنية، 4(1)، .7–72
4. بلحاج، خالدية، وفرعون، محمد .(2025) .السيادة الرقمية .مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، 11(1)، 461– 477.
5. بوخنفر، زوليخة .(2023) .الشبكات المعلوماتية العملاقة على الويب GAFAMوالدولة :تحديات السيادة الرقمية .مجلة رقمنة للدراسات الإعلامية والاتصالية، 3(1)، عدد خاص(، .96–109 https://search.emarefa.net/detail/BIM-1474668
6. بونة، ياسين محمد أحمد .(2023) .الهجمات السيبرانية :الحرب الرقمية التي تجاوزت الحدود الجغرافية .مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي، 1(4)، https://doi.org/10.65414/najsp.v1i4.88 .154–168
7. بيرم، فاطمة .(2020) .السيادة الوطنية السيبرانية في ظل الفضاء السيبراني والتحولات الرقمية :الصين نموذجًا .المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 5(1)، https://doi.org/10.59791/arhs.v5i1.2101 .789–816
8. تقية، توفيق، وبوبكر، رشيد .(2024) .الأطر القانونية لتعزيز السيادة الرقمية للدولة في مواجهة التحديات المتعلقة بالاستخدامات السلبية المحتملة للذكاء الاصطناعي .مجلة صوت القانون، 11(1)، .130–148
9. جديد، توزي، وريابي، محمد .(2020) .السيادة الوطنية بين مفهومها التقليدي والتغيرات الدولية .السياسة العالمية، 4(1)، .175–199
10. الحفار، توفيق صالح علي، وبن غزي، ونيسة علي .(2025) .أثر التهديدات السيبرانية على السيادة الرقمية للدول : الصين أنموذجًا .المجلة الليبية العالمية، (72)، https://doi.org/10.37376/glj.vi72.7565 .78–99

11. حمياز، ســـمير .(2017) .إشـــكالية مفهوم الســـيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة .مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، (1)14، .22–11

12. خلوف، ساحل .(2015) .إشكالية تحول متغير السيادة الوطنية في الواقع الدولي الراهن .مجلة القانون والمجتمع، (2)3، 226–244. https://doi.org/10.12816/0021156

13. زيتون، محمد محمود .(2025) .العمليات السيبرانية وتأثيرها على تحولات السيادة في الفضاء السيبراني .المجلة العربية للنشر العلمي، (77)8، .178–157

14. شرقي، عبدالغاني .(2023) .التهديدات السيبرانية وإشكالية السيادة :إعادة قراءة لسيادة وستفاليا .السياسة العالمية، 7(2)، .286–270

15. فرحات، علاء الدين .(2019) .الفضـاء السـيبراني :تشـكيل سـاحة المعركة في القرن الحادي والعشـرين .مجلة العلوم القانونية والسياسية، (3)10، .107–88

16. فرحات، علاء الدين، وعمروس، عمارة .(2021) .الفضـــاء الســـيبراني وتآكل مفهوم الســـيادة الوطنية .المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، (2)8، .183–162

17. كلاع، شريفة .(2022) .الأمن السيبراني وتحديات الجوسسة والاختراقات الإلكترونية للدول عبر الفضاء السيبراني .مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، (1)15، .314–292

18. ماجد، هناء علي، وحسين، مخلص محمود .(2026) .دور التكنولوجيا الحديثة وأثرها في السيادة الوطنية .مجلة آشور للعلوم القانونية والســـياســـية، (2)3، 610– 637. https://doi.org/10.64184/ajlps.V3.I2.Y2026.610–637.361

19. مالكي، ابتســام .(2023) .الحكومة الإلكترونية في عصــر الاختراق الســيبراني :مفهوم جديد للســيادة .المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، 7(2)، .163–141

20. مســـــار2023) .، 30أكتوبر .(الســـيـادة الســـيـبرانيـة ومســـتقبـل الإنترنـت والحقوق الرقميـة . https://masaar.net/ar/السيادة-السيبرانية-ومستقبل-الإنترنت/

21. المقدم، محمد إسماعيل) .د.ت .(.مفهوم خصائص السيادة .في دروس الشيخ محمد إسماعيل المقدم .المكتبة الشاملة . https://shamela.ws/book/37018/2104

22. والي، فايزة .(2026) .الأمن السـيبراني في ظل الذكاء الاصـطناعي :التهديدات، الفرص، التحديات . مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، (1)11، .753–741